

قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 27 جانفي 2026 يتعلق بنشر معدلات نسب الفائدة الفعلية وبحدود نسب الفائدة المشطة التي تقابلها.

إن وزيرة المالية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 64 لسنة 1999 المؤرخ في 15 جويلية 1999 المتعلق بنسبة الفائدة المشطة كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة،

وعلى الأمر عدد 462 لسنة 2000 المؤرخ في 21 فيفري 2000 المتعلق بكيفية احتساب نسبة الفائدة الفعلية الجمالية ومعدل نسبة الفائدة الفعلية وبكيفية نشرهما وخاصة على الفصل 5 منه،

وعلى منشور البنك المركزي التونسي عدد 3 لسنة 2000 المؤرخ في 27 مارس 2000 المتعلق بضبط القروض الخاضعة لنفس نسبة الفائدة المشطة والعمولات المصرفية التي تدخل في احتساب نسب الفائدة الفعلية الجمالية وتحديد معدلات نسب الفائدة الفعلية على القروض البنكية، كما تم تنقيحه وإتمامه بالمنشور عدد 12 لسنة 2013 المؤرخ في 3 أكتوبر 2013،

وعلى معدل نسبة الفائدة الفعلية للسداسية الثانية من سنة 2025 المتعلق بمختلف أصناف المساعدات البنكية المحدد من قبل البنك المركزي التونسي.

قررت ما يلي :

الفصل الأول - ينشر معدل نسبة الفائدة الفعلية للسداسية الثانية من سنة 2025 المتعلقة بكل صنف من أصناف المساعدات البنكية وحدود نسبة الفائدة المشطة التي تقابلها بعنوان السداسية الأولى من سنة 2026 طبقا للجدول التالي:

حدود نسبة الفائدة المشطة التي تقابلها (%)	معدل نسبة الفائدة الفعلية (%)	صنف المساعدات
16.12	13.44	1- إيجار مالي للمنفقات أو العقارات
13.90	11.59	2- قروض الاستهلاك
14.85	12.38	3- مكشوفات مجسمة أو غير مجسمة بسندات
12.62	10.52	4- قروض السكن ممولة على الموارد العادية للبنوك
14.43	12.03	5- إدارة الديون
12.19	10.16	6- قروض طويلة الأجل
12.46	10.39	7- قروض متوسطة الأجل
12.03	10.03	8- قروض قصيرة الأجل باستثناء المكشوفات

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 27 جانفي 2026.

وزيرة المالية

مشكاة سلامة الخالدي

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري